إعلالات الإمام الحازمي لأحاديث النسخ في كتابه الاعتبار دراسة نقدية

Imam Al-Hazimi's explanations of the hadiths and abrogations in his book Al-Ikhbar, a critical study

أ.م .د. عمر ياسين طه*

Dr. Omar Yassin Taha

dr.omar.yen.th@uomosul.edu.iq

الملخص:

يعد الإمام الحازمي من أحفظ الناس للحديث وأسانيده ورجاله في زمانه ، وهو أحد الائمة الاعلام المتقنين في القرن الخامس الهجري ، وله مصنفات كثيرة كان من أهمها كتابه الناسخ والمنسوخ والذي ، أورد فيه الأحاديث التي تمّ نسخها فوضح درجة الناسخ والنسوخ فيها، وكان له ضمن حكمه على الأحاديث كلام في اعلال الأحاديث سنداً ومتناً ، ليرجح بعد اعلاله صلاحية النسخ بهذا الاثر أو عدمه ، فوقفت على تلك الإعلالات لأظهر من خلالها قوة الترجيح بمن وافقه ، وبيان مخالفيه للوصول الى قوة الحجة فيما بينهم ، وقد نتعرض ضمنا لمنهج الإمام في الإعلال لتتضح أمثلة مهمة لبيان صور العلة ومفهومها .

الكلمات المفتاحية :اعلال , الناسخ, الحازمي , يعمل به , يعتبر, ليس حجة

Imam Al-Hazimi is considered one of the people who memorized the hadith, its chains of transmission, and its narrators in the hadith, its chains of transmission, and its narrators in his time. He was one of the most prominent and accomplished imams in the fifth century AH. He wrote many works, the most important of which was his book Al-Nasikh wa Al-Mansukh, in which he listed the hadiths that had been abrogated and explained the degree of abrogation and abrogation in them. As part of his ruling on the hadiths, he had a speech about the justifications for the hadiths

*مكان العمل: جامعة الموصل/ كلية العلوم الاسلامية.

in terms of support and text, so that after his explanation the validity of the abrogation with this effect or its absence would be determined, I looked at those justifications in order to show through them the power of giving preference to those who agreed with him, and to explain those who disagreed with him in order to reach the strength of the argument between them, and we may be exposed implicitly to the Imam's approach in The reasons are important examples to explain the forms of the reason and its meaning.

The domestication , Nazakh , AI-Hazmi, Works with it, is considered, not an argument

المقدمة

الحمد لله العظيم حمداً مستمر، اللهِ الذي له ما في السموات والأرض الواحد الديان المقتدر، من لهيبة جلاله كل جبار منكسر، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خير من دَلَّ على الله كل معتبر، وأفضلِ من جاء بالذكرى لمن أراد أن يدكر ، وعلى آله وأصحابه من فيهم الخير مستقر وسلم تسليما كثيراً دائماً غير مندثر.

وبعد : إنّ مما لا شك فيه أنّ ما قدمه العلماء الاوائل من المخرجات العلمية في كل مجالاتها مشحون بالفوائد العلمية و التطبيقات العلمية لما نَظّروه من القواعد والاسس والمصطلحات في فنون العلم لا سيما المتقدمة منها ، وأن هذه التطبيقات قد حملت بين طياتها مواضيع جديرة بالدراسة والتحليل والبحث العلمي ، وكان من أبرز ما نظر له العلماء المتقدمون من بين العلوم علم الناسخ والمنسوخ والذي يعد الاهتمام به ومعرفته والاحاطة به سبباً رئيسياً لإدراك الحكم الشرعي ومعرفة فروعه والقياس عليه ، كما لا يتأتى إدراك ذلك ومعرفته إلاّ بالوقوف على الدليل ومعرفة تاريخ ووقت صدور ذلك الدليل لمعرفة المتقدم المنسوخ من المتأخر الناسخ ، ثم لا يغني لمعرفة الناسخ الاكتفاء بالوقوف على تحديد تاريخه ؛ بل لا بد من دراسة درجة ذلك الناسخ من حيث القوة والضعف والوقوف على مرجحاته لمعرفة كونه صالحاً ومعتبراً للنسخ ، فكان ممن وضع قلمه على ورق البيان لهذا الامر هو الإمام الحازمي رحمه الله تعالى فألف كتابه الاعتبار في الناسخ والمنسوخ فأوضح مشكلة الادلة وابان الخلاف فيها ، وكان ضمن خلاف العلماء في قوة الناسخ وضعفه

الوقوف على العلة المعتبرة فيه وعدمها ، فأبرز الإمام الحازمي رحمه الله تعالى دراسة جادة في هذا الصدد تستحق ان تكون نموذجا تطبيقيا لأنواع العلة المنظر لها في كتب المصطلح وكتب المناهج ؛ لذا جاء هذا البحث للوقوف على هذه الإعلالات وبيان المعية الإمام الحازمي رحمه الله تعالى في بيان مدارك العلة ، وقد اعتمدت في بحثي هذا على كتب الناسخ والمنسوخ وكتب التخريج المهمة لا سيما المختصة بأدلة الفقه منها كنصب الراية للحافظ الزيلعي ، وكتاب الدراية للحافظ ابن حجر ، و البدر المنير لابن الملقن ، وغيرهم وكذلك كتب الشروح التي لا تخلوا من دراسة الدليل أيضاً ، وقد اتبعت في يحثي منهج الاستقراء فتتبعت مواطن العلة عند الإمام الحازمي رحمه الله تعالى ومن ثمة الوقوف على اسباب الإعلال وارجحيته عند العلماء للوصول الى استنباط نماذج تطبيقية عملية تستحق أن تكون أمثلة تطبيقية لطلبة العلم في دراسة معرفة علم العلل وفروعه ، وقد تكونت خطة البحث من مبحثين الأول : حياة المؤلف ووصف كتابه الاعتبار ومفهوم النسخ والعلة ، وضمنته مطلبين الأول الإمام الحازمي رحمه الله تعالى ووصف كتابه ، والثاني بيان مفهوم الناسخ والمنسوخ والعلة ، واما المبحث الثاني فخصصته دراسة تطبيقية لنماذج العلة في كتاب الاعتبار وقد قسمته على مواطن وعنونتها بمسميات ورودها في كتاب الاعتبار ، واسأل ان يجعل عملي هذا نافعا لكل طالب و بحاث و قارئ وان يجعله علما ينتفع به بعد الممات انه سميع قريب مجيب الدعوات .

المبحث الأول : حياة المؤلف ووصف كتابه الاعتبار ومفهوم النسخ والعلة :

المطلب الأول : الإمام الحازمي رحمه الله تعالى ووصف كتابه .

اسمه : مُحَمَّد بْن مُوسَى بْن عثمان بْن مُوسَى بْن عثمان بْن حازم ، يكنى بابي بكر ولقب بالحافظ واشتهر بالحازمي ونسب الى همذان فهو أبو بكر الحازمي الهمذاني إِمَام متقن مبرز (١).

نشأته : نشأ في همذان سَمِعَ بها وقرأ القرآن ، رحل الموصل وواسط وَالْبَصْرَة وأصبهان والجزيرة والحجاز وبخارى، والشام، وحران ، فَسمع من خلق مِنْهُم خطيب الْموصل أَبُو الْفضل وَأَبُو مُوسَى الْمَدِينِيّ الْحَافِظ وَله إِجَازَة من السلَفِي وَابْن السَّمْعَانِيّ وَأبي عبد الله الرستمي ، و قدم بغداد عند بلوغه واستوطنها وتفقه بها عَلَى مذهب الإِمَام الشَّافعيّ رحمه الله تعالى ، وجالس علماءها وتميز وفهم وصار من أحفظ النَّاس للحديث وأسانيده ورجاله مَعَ زهد وتعبد ورياضة وذكر، وصنف فِي علم الحديث عدة مصنفات وأملى عدة مجالس، وكان كَثِير المحفوظ حسن المذاكرة وتغلب عَلَيْهِ معرفة أحاديث الأحكام، أملى طرق الأحاديث التي فِي كتاب «المهذب» لأبي إِسْحَاق وأسندها (٢) .

شيوخه : وأبي زرعة المقدسي ، وأبي العلاء العطار ،وعبد اللَّه بْن حيدر القزويني سماعًا ،أبي الفتح عَبْد اللَّه بْن أَحْمَد الخرقي .

تلامذته: أَبُو عبد الله الدبيثي، وَابْن أبي جَعْفَر، التقى عَليّ بن ماسويه المقرىء (٣).

مؤلفاته: الناسخ والمنسوخ، وكتاب عجالة المبتدى في الأنساب، والمؤتلف والمختلف في أسماء البلدان (٤).

---

(١) . الذهبي ، سير أعلام النبلاء : ٢١/ ١٦٧.

(٢) . الذهبي ، سير أعلام النبلاء : ٢١/ ١٦٨ . ١٦٩ ، الخطيب ، تاريخ بغداد وذيوله للذهبي والنجار والدمياطي : ١٥/ ٨١ .

(٣) . السبكي ، طبقات الشافعية الكبرى : ٧/ ١٤.

(٤) . الذهبي ، سير أعلام النبلاء :٢١/ ١٧٢، السبكي، طبقات الشافعية الكبرى:٧/ ١٤.

أقوال العلماء فيه : وقال أبو بكر النجار: كان أبو بكر الحازمي من الأئمة الحفاظ العالمين بفقه الحديث، ومعانيه ورجاله، كان ثقة حجة نبيلًا زاهدًا عابدًا ورعًا ملازمًا للخلوة والتصنيف ونشر العلم (١) .

ولادته ووفاته : ولد سنة ثمان وأربعين وخمسمائة تقريبًا، وتوفي فِي جمادى الأولى سنة أربع وثمانين ببغداد وله ست وثلاثون سنة ، قَالَ وَكَانَ ثِقَة حجَّة نبيلا زاهدا ورعا ملازما للخلوة والتصنيف وَنشر الْعلم أدْركهُ أَجله شَابًّا توفّي ثامن عشر جُمَادَى الأولى سنة أَربع وَثَمَانِينَ وَخَمْسمِائَة (٢) .

وصف كتاب الاعتبار : وهو من أجمع ما صنف في باب الناسخ والمنسوخ ، رتبه المؤلف رحمه الله تعالى على الأبواب الفقهية، وذكر في كل باب الأحاديث التي ظاهرها التعارض، وبين أقوال العلماء فيها، والناسخ والمنسوخ منها، وكثيرًا ما يدلي برأيه، ويرجح قولًا على آخر، وقد صدر كتابه بمقدمة علمية قيمة عن نشأة هذا العلم، وفي أصول الترجيح ودرجاته (٣) .

قال الإمام الحازمي في وصف كتابه : (فَهَذَا الْكِتَابُ أَذْكُرُ فِيهِ مَا انْتَهَتْ إِلَيَّ مَعْرِفَتُهُ مِنْ نَاسِخِ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمَنْسُوخِهِ) (٤) ، و يعدّ الإمام الحازمي رحمه الله من الجهابذة الذين تَصَدَّوا لِهَذَا الْفَنِّ فلَخَّصَهُ، وَأَمْعَنَ فِيهِ وَخَصَّصَهُ .

وكان منهج الإمام الحازمي في هذا الكتاب أنّه قسم كتابه على ابواب الفقه التي ورد في آثارها النسخ كما وضح ذلك في مقدمة كتابه (٥)، وابتدأ كتابه بذِكْرِ مُقَدِّمَةٍ جعلها مَدْخَلًا إِلَى مَعْرِفَةِ حَقِيقَةَ النَّسْخِ وَلَوَازِمَهُ وَتَوَابِعَهُ ، وعِلْمِ نَاسِخِ الْحَدِيثِ وَمَنْسُوخِهِ، ثم ابتدأ بذكر الاثار التي ورد فيها النسخ وجعل طريقته في ذلك إنّه يذكر المسألة الفقهية ثم يذكر أدلة الفقهاء فيها نفيا واثباتا

(١) السبكي، طبقات الشافعية الكبرى:١٤/٧، ابن كثير، طبقات الشافعيين: ص٧٣٣ .
(٢) . الذهبي، سير أعلام النبلاء:١٧١.١٧٠/٢١، السبكي ، طبقات الشافعية الكبرى : ٧/ ١٣.
(٣) . لمحات في المكتبة والبحث والمصادر ، محمد عجاج بن محمد تميم بن صالح بن عبد الله الخطيب ، مؤسسة الرسالة ، (ط. ١٩) ، (١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١م) : ص ٢٠٦ .
(٤) . الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار، أبو بكر محمد بن موسى بن عثمان الحازمي الهمداني، زين الدين ، دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد ، (ط.٢)، (١٣٥٩هـ) : ص٢ .
(٥) . الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار: ص٢٨ .

بناءً على الاثار الواردة فيها ، ثم يذكر أدلة المثبتين القائلين بعدم النسخ ، مشفوعة بذكر أدلة النافين القائلين بالنسخ ، ثم يردفه بترجيح أحد القولين بناءً على نقد دليل المخالفين من خلال بيان علة الدليل ، فقد قال في مقدمة كتابه : (وَوُجُوهُ التَّرْجِيحَاتِ كَثِيرَةٌ أَنَا أَذْكُرُ مُعْظَمَهَا) (١) .

المطلب الثاني: بيان مفهوم الناسخ والمنسوخ والعلة:

النّسخ لُغَة: الْإِزَالَة، أَو التَّحْوِيل من حَال إِلَى حَال، وَأما في الِاصْطِلَاح : رفع حكم مُتَقَدم بمتأخر(٢) .

النَّاسِخ: كل حَدِيث دلَّ على رفع حكم شَرْعِي سَابق، ومنسوخه كل حَدِيث رُفع حكمه الشَّرْعِيّ بِدَلِيل شَرْعِي مُتَأَخّر عَنهُ (٣) ، فهو رفع الشارع الحكم السابق من أحاكمه بحكم منها لاحق والمراد برفعه قطع تعلقه بالمكلفين (٤) .

أما العلة : (فهي خطأ الراوي سواءٌ أكان ثقةَ أم ضعيفاً ، سواءٌ أكان الوهمُ فيما يتعلق بالإسناد أم في المتن)، فهي عبارة عن خطأ الراوي مطلقا ، غير أن خطأ الراوي الثقة يكون أغمض، وأخفى من خطأ الضعيف ، لذلك حصرها بعض الائمة بانّها ضمن هذا الغموض فقال هي: (عِبَارَةٌ عَنْ سَبَبٍ غَامِضٍ خَفِيٍّ قَادِحٍ فِي الْحَدِيثِ، مَعَ أَنَّ الظَّاهِرَ السَّلَامَةُ مِنْهُ) (٥) ، وإذا كان معنى العلة يدور على نقطة الخطأ، فإن العلة لا تخلو من كونها قادحة؛ غير أن آثارها تختلف باختلاف نوعية الخطأ، وموقع وقوعه؛ فكل ما وقع فيه الخطأ فهو معلول باطل، دون أن يعكر على صحة ما سواه من الإسناد أو المتن (٦) .

المبحث الثاني : دراسة تطبيقية لنماذج العلة في كتاب الاعتبار .

وقد قسمته على مواطن وعنونتها بمسميات ورودها في كتاب الاعتبار ،

---

(١) . المصدر نفسه : ص٩ .
(٢) . الغاية في شرح الهداية في علم الرواية : ص ٢٢٨ .
(٣) . شرح نخبة الفكر للقاري :ص ٣٧٦ .
(٤) . صفوة الملح بشرح منظومة البيقوني في فن المصطلح :ص ١٣٥.
(٥) . تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: ١/ ٢٩٥.
(٦) . الحديث المعلول قواعد وضوابط: ص٤، وينظر ،الديباج المذهب في مصطلح الحديث : ص٣٩ .

الإعلال الأول : أعلّ الإمام الحازمي في باب الْأَذَانِ فِي الرَّجُلِ يُؤَذِّنُ وَيُقِيمُ غَيْرُهُ حيثاً وَرَوَاهُ حَمَّادُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَمِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ، قَالَ: أَرَادَ النَّبِيُّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – أَشْيَاءَ لَمْ يَصْنَعْ فِيهَا شَيْئًا، قَالَ: فَأُرِيَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ الْأَذَانَ فِي الْمَنَامِ؛ فَأَتَى النَّبِيَّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – فَأَخْبَرَهُ، فَقَالَ: أَلْقِهِ عَلَى بِلَالٍ. فَأَلْقَاهُ عَلَى بِلَالٍ، فَأَذَّنَ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: أَنَا رَأَيْتُهُ، وَأَنَا كُنْتُ أُرِيدُهُ. قَالَ: فَأَقِمْ أَنْتَ.

وجه الإعلال : قال الإمام الحازمي رحمه الله : **(هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَفِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو)** (١) .

بيان علة الحديث : موطن العلة في الحديث أنّ في سنده محمد بن عمرو الواقفي، وهو ضعيف، ضعفه القطان، وابن نمير، ويحيى بن معين. وذكر البيهقي: أن في إسناده ومتنه اختلافاً (٢) ، وأوضح ابن الملقن وجه المقال في إسناد هذا الحديث من ثلاثة اوجه : **أحدها:** أن محمد بن عمرو المذكور هو الواقفي الأنصاري ، قد ضعفه يحيى بن سعيد جدا، وقال ابن نمير: لا يساوي شيئا ، وقال ابن معين: ضعيف ، **ثانيها:** أن محمد بن عبد الله لا يعرف حاله (٣) ، **ثالثها:** أن الإمام البخاري رحمه الله قال : (إن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن زيد عن أبيه، عن جده لم يذكر سماع بعضهم من بعض)(٤) ، وقال العقيلي: (الرواية في هذا الباب فيها لين، وبعضها أفضل من بعض) (٥).

خلاصة القول في هذا الحديث: هذا الحديث بهذا اللفظ من هذا الطريق ضعيف ،ولهذا الحديث طريق ثان من حديث أبي العميس (٦) ، و هذا الحديث واه إسنادا ومتنا كما نقل ابن الملقن ، وله طريق ثالث من حديث الحكم عن مقسم عن ابن عباس ، والحكم لم يسمع من مقسم إلا أربعة

(١) . الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار ص: ٦٥ .
(٢) . التاريخ الكبير للبخاري : ٥/ ١٨٣.
(٣) . البدر المنير: ٣/ ٤١٥ .
(٤) . مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح : ٢/ ٣٥٤ .
(٥) . البدر المنير: ٣/ ٤١٦ .
(٦) . هو عُتْبَةُ بنُ عَبْدِ اللهِ بنِ عُتْبَةَ ابْنِ صَاحِبِ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ عَبْدِ اللهِ بنِ مَسْعُوْدٍ الهُذَلِيُّ، المَسْعُوْدِيُّ، الكُوْفِيُّ، أَخُو المُحَدِّثِ المَسْعُوْدِيِّ عَبْدِ الرَّحْمَنِ يَرْوِي عَنِ: الشَّعْبِيِّ، وَابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، وَقَيْسِ بنِ مُسْلِمٍ، وَعَوْنِ بنِ أَبِي جُحَيْفَةَ، وَطَائِفَةٍ توفي في حدود سنة (١٥٠ هـ) . ، ينظر ، الذهبي ، سير أعلام النبلاء : ٧/ ٢٠ .

أحاديث (١) ، ليس منها هذا ، وكل هذه الطرق لا ترقى بمفردها الى الحسن لكن يمكن بمجموعها ان يحكم لها بالحسن.

الدراسة النقدية المستفادة من اعلال الإمام الحازمي : لم يكن حكم الإمام الحازمي رحمه الله على الحديث بالحسن سبيل للاستدلال به ، كما أنّ إعلاله لحديث محمد بن عمرو لم يكن بالمقابل سببا لترك الاستدلال أيضاً ؛ بل الذي يريده الإمام رحمه الله هو بيان امكانية الجمع بين الادلة في هذه المسالة ، ولا طريق للنسخ مادام الجمع ممكن ؛ لذا فإنّ الإمام رحمه الله في هذا الحديث أعلّ واستدل ، فإنّه أعل حديث محمد بن عمرو ولم يترك الاستدلال به بل عضده بشاهد قوي من حديث حماد بن خالد كما اخرجه الإمام ابو داود (٢) ، مما يدل على أنّ ما وقف عليه الإمام رحمه الله من العلة لا يسبب قدحا ظاهرا فيه بل يمكن الاستدلال به ، وان كان ظاهره العلة ؛ لان الغاية ، إعمال السنة مهما وجدنا لذلك سبيل ، والجمع سبيل للإعمال على عكس النسخ فإنّ سبيله الترك لاحد الدليلين ، مع أنّ هناك من ذهب الى النسخ كما نقل هو رحمه الله (٣) ؛ لكنه ذهب الى أنّ الجمع أولى فقال : (وطريق الإنصاف أن يقال: الأمر في هذا الباب على التوسع وادعاء النسخ، مع إمكان الجمع بين الحديثين على خلاف الأصل، إذ لا عبرة بمجرد التراخي) (٤) ؛ لذا فإنّه استدل بالحديث رغم علته لما معه من شاهد مع امكان الجمع وهذا منهج في الإعلال مهم يجب مراعاته عند أولي الالباب .

الإعلال الثاني : ورد في باب الربا في الحديث الذي يرويه الإمام الحازمي من طريق محمد بن الفرج الدقاق بسنده عن بَحْرُ بْنُ كَنِيزٍ أَبُو الْفَضْلِ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (**أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الصَّرْفِ قَبْلَ مَوْتِهِ بِشَهْرَيْنِ**) (٥) . أخرج هذا الحديث الإمام البزار وقال: (وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُهُ يُرْوَى عَنْ أَبِي بَكْرَةَ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ بِهَذَا اللَّفْظِ) (٦) .

---

(١) . البدر المنير: ٣/ ٤١٧ .
(٢) . انظر ، سنن أبي داود ، باب في الرجل يؤذن ويقيم آخر : ١/ ١٤١.(٥١٢) .
(٣) . الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار :ص ٦٧ .
(٤) . المصدر نفسه، ص: ٦٧ .
(٥) . المصدر نفسه ، ص: ١٦٦ .
(٦) . مسند البزار : ٩/ ١٣١ . ٣٦٨٣ .

وجه الإعلال عند الإمام الحازمي: قال الإمام الحازمي: (هَذَا الْحَدِيثُ وَاهِي الْإِسْنَادِ، وَبَحْرٌ السَّقَّاءُ لَا تَقُومُ بِهِ الْحُجَّةُ) (١) .

بيان علة الحديث : بحر بن كنيز الباهلى ، هو أبو الفضل البصرى ، المعروف بالسقاء (جد عمرو بن على الفلاس) ، وهومن كبار أتباع التابعين توفي في (١٦٠ هـ) (٢) ، قال الإمام البزار: (وَبَحْرُ بْنُ كَنِيزٍ لَيِّنُ الْحَدِيثِ) (٣)، ونقل ابن ابي حاتم عن يزيد بن زريع قال : بحر السقاء كان لا شيء ، ونقل أيضا عن يحيى بن معين أنّه قال : بحر السقاء لا يكتب حديثه، و قال : سئل أبي عن بحر بن كنيز السقاء فقال: ضعيف (٤) .

خلاصة القول في هذا الحديث: هذا الحديث اسناده ضَعِيف حكم بضعفه المناوي (٥) ، وابو بكر الهيثمي (٦) ، وقد ذكره ابن حبان في المجروحين وقال : (كَانَ مِمَّن فحش خَطؤُهُ وَكثر وهمه حَتَّى حَتَّى اسْتحق التّرْك) (٧) ؛ وقد ذهب الإمام الحازمي رحمه الله الى اعلال هذا الحديث .

الدراسة النقدية المستفادة من اعلال الإمام الحازمي: ورد في السنة انّ الربا في الدين فقط أي في النسيئة فقط ، وورد بالمقابل أنّ الربا هي ربا الفضل ، فصار في المسألة تحريم الربا تعارض حديثان **أحدهما:** حيث سيدنا أسامة بن زيد ﷺ أن النبي ﷺ ، قال: **(إنما الربا في النسيئة)** (٨)، وعنه ﷺ أيضا أن رسول الله ﷺ قال: **(لا ربا إلا في الدين)** (٩)، **والثاني:** عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: **(لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلا بمثل، ولا تشفوا بعضها على بعض، ولا تبيعوا الورق بالورق إلا مثلا بمثل، ولا تشفوا بعضها على بعض، ولا تبيعوا منها غائبا بناجز)** (١٠)، وحديث عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ **(أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الصَّرْفِ قَبْلَ مَوْتِهِ بِشَهْرَيْنِ)** (١١)، قال الإمام الحازمي رحمه الله: ذهب الإمام الشافعي الى

(١) . الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار ص: ١٦٦ .
(٢) . الكامل في ضعفاء الرجال : ٢/ ٢٢٨ . ٢٨٧.
(٣) . مسند البزار : ٩/ ١٣١ . ٣٦٨٣ .
(٤) . الجرح والتعديل لابن أبي حاتم : ٢/ ٤١٨ . ١٦٥٥ .
(٥) . التيسير بشرح الجامع الصغير ٢/ ٤٦٧ .
(٦) . مجمع الزوائد : ٤/ ٢٠٩ .
(٧) . المجروحين لابن حبان : ١/ ١٩٢ .
(٨) . صحيح مسلم ، كتاب الطلاق ، باب بيع الطعام مثلا بمثل : ٣/ ١٢١٨ ـ (١٥٩٦) .
(٩) . مسند أحمد : ٣٦/ ١٤٤ـ (٢١٨١٧) .
(١٠) . صحيح البخاري ، كتاب البيوع ، باب بيع الفضة بالفضة : ٣/ ٧٤ ـ (٢١٧٧).
(١١) . المصدر نفسه ، ص: ١٦٦ .

الجمع بينهما، وذهب الجمهور الى النسخ (١) ، وقد وافق الإمام رحمه الله الجمهور وهو اعتبار احاديث اثبات الربا في الفضل ناسخة لحديث سيدنا اسامة ابن زيد، ومع أنّه ذهب للنسخ إلا أنّه أعلَّ أحد الأحاديث الناسخة وهو حديث بحر بن كنيز المتقدم ذكره ، وقال لا تقوم به الحجة ؛ إلا أنّه ردفه بحديث أخر من حديث سيدنا عبادة ابن الصامت قَالَ: (نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ خَيْبَرَ عَنْ أَنْ نَبِيعَ أَوْ نَبْتَاعَ تِبْرَ الذَّهَبِ بِالذَّهَبِ الْعَيْنِ، وَتِبْرَ الْفَضَّةِ بِالْوَرِقِ الْعَيْنِ، وَقَالَ: ابْتَاعُوا تِبْرَ الذَّهَبِ بِالْوَرِقِ الْعَيْنِ، وَتِبْرَ الْفِضَّةِ بِالذَّهَبِ الْعَيْنِ) (٢) ، وقد أعلّه بأنّ راوي الحديث محمد ابن اسحاق فيه مقال (٣) ، غير أنّ الإمام رحمه الله استدل به بسبب ماله من شواهد تثبت معناه منها حديث عبادة ابن الصامت المتقدم ذكره وحديث فضالة بن عبيد (٤) فإنّها تشيد هذا الحديث ، فأثبت النسخ والعمل بالناسخ رغم ما فيه من اعلال ، فكان منهجه في الإعلال اعمال الحديث واثبات النسخ وان العلة لا تمنع من ذلك لوجود الشواهد التي تثبت معنى هذه الأحاديث مما يثبت بأنّ علّة ليست مظنةً لترك الحديث مطلقاً ؛ بل لا بد من النظر في المرجحات العمل بالأثر لإثبات الحجة به من عدمها .

الإعلال الثالث : ورد الإعلال في كتاب قتل المسلم بالذمي ، وقد اختلف أهل العلم في هذا الباب ، فذهبت طائفة إلى أن المسلم يقتل بالذمي خاصة، وتمسكوا في ذلك بهذا الحديث الذي يرويه الإمام الحازمي بسنده ، من طريق اخرجه الإمام ابو داود في مراسيله عن عبد الرحمن بن البيلماني أن رسول الله ﷺ أتي برجل من المسلمين قتل معاهدا من أهل الذمة، فقدم رسول الله ﷺ المسلم فضرب عنقه فقال رسول الله ﷺ : **(أنا أولى من وفى بذمته)** (٥) .

وخالفهم في ذلك عامة أهل العلم من الصحابة والتابعين فمن بعدهم من أئمة الأمصار، وقالوا: لا يقتل المسلم بالكافر، ولم يفرقوا بين الذمي والحربي، وتمسكوا في ذلك بأحاديث ثابتة وصحيحة ،

---

(١) . الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار ص: ١٦٦ .

(٢) . السيرة النبوية لابن هشام : ٢/ ٣٣٢ .

(٣) . هو محمد ابن اسحاق بن يسار ، قال ابن حجر صدوق رمي بالقدر ، قال الذهبي : الذي يظهر لي أن ابن إسحاق حسن الحديث، صالح الحال صدوق، وما انفرد به ففيه نكارة، فإن في حفظه شيئا ، . ميزان الاعتدال : ٣/ ٤٧٥ ، تهذيب التهذيب : ٩/ ٣٨ .

(٤) . اخرجه الامام مسلم من حديث سيدنا فضالة بن عبيدﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ : «لا تبيعوا الذهب بالذهب، إلا وزنا بوزن» صحيح مسلم ،كتاب الطلاق، باب بيع القلادة فيها خرز وذهب : ٣/ ١٢١٤ – (١٥٩١).

(٥) . المراسيل لأبي داود: ص٢٠٧– (٢٥٠)، وانظر، الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار :ص ١٤٦ .

ومن ذلك ما رواه الواقدي من حديث جُوَيْرِيَةَ بِنْتِ الْحُصَيْنِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ الْحُصَيْنِ، قَالَ: قتله خراش بعد ما نَهَى النّبِيّ ﷺ عَنْ الْقَتْلِ، فَقَالَ: لَوْ كُنْت قَاتِلًا مُؤْمِنًا بِكَافِرٍ لَقَتَلْت خِرَاشًا بِالْهُذَلِيّ. يعني لما قتل خراش رجلا من هذيل يوم فتح مكة(١).

وجه الإعلال عند الإمام الحازمي : نقل الإمام رحمه الله قول الإمام الدارقطني رحمه الله في اعلال حديث البيلماني الأول فقال :(الصواب في هذا الحديث أنّه مروي عن ابن البيلماني مرسلا، عن النبي ﷺ ، وابن البيلماني ضعيف لا تقوم به حجة إذا وصل الحديث، فكيف بما يرسله؟ والله أعلم) (٢) .

ولمّا كان الإمام رحمه الله يؤيد نسخ حديث البيلماني ردفه بحديث يعارضه وهو الحديث الثاني المذكور آنفاً من حديث جويرية ؛ إلاّ أنّ رحمه الله أعلّه أيضاً بقوله : (هذا الإسناد، وإن كان واهيا، فهو أمثل من حديث ابن البيلماني) (٣) ، وبين سبب الإعلال بقوله : (وهذا الحديث طرف من حديث الفتح، وهو حديث طويل ثابت، ولاشتهاره وطوله وكثرة رواته يوجد فيه تغاير ألفاظ، وزيادات معان وأحكام، وذلك لا يوجب وهنا ؛ لأن أصل الحديث محفوظ) (٤) .

بيان علة الحديث : أما حديث عبد الرحمن بن البيلمانى فسبب اعلاله ضعف الراوي ، لينه أبو حاتم ، وقال الدارقطني : ضعيف، لا تقوم به حجة ، وذكره ابن حبان في الثقات (٥)، ومع هذا الضعف فهو حديث ثبت ترك العمل به كما بينه الإمام رحمه الله .

وأما حديث جويرية فحكم عليه الحافظ ابن حجر بضعف اسناده (٦) ولعل سبب الضعف هو كلام النقاد في الواقدي، قَال الإمام مسلم عنه : متروك الحديث.

وَقَال النَّسَائي: ليس بثقة ، وقد وهنه الذهبي (٧) .

خلاصة القول في هذا الحديث: كلا الحديثين المتعارضين يحكم عليهما بالضعف ؛ وذلك لضعف أسنديهما ، وحديث البيلماني لا يقوى على معارضة حديث الواقدي رغم ضعفه ؛ لأنّ أصله محفوظ كما قال الإمام الحازمي وعليه العمل كما قاله الإمام الشافعي رحمه الله (١) .

---

(١) . مغازي الواقدي:٨٤٥/٢ ، وينظر، الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار: ص١٩٠ .
(٢) . سنن الدارقطني : ٤/ ١٥٦– (٣٢٥٩) .
(٣) . الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار: ص١٩٠ .
(٤) . الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار: ص١٩٠ .
(٥) . ميزان الاعتدال: ٢/ ٥٥١ .
(٦) . الدراية في تخريج أحاديث الهداية : ٢/ ٢٦٣ .
(٧) . تهذيب الكمال في أسماء الرجال : ٢٦/ ١٨٨ ، وينظر، سير أعلام النبلاء : ٩/ ٤٦٤ .

الدراسة النقدية المستفادة من اعلال الإمام الحازمي: يظهر من دراسة هذا الحديث أنّ الإمام الحازمي رحمه الله أعلّ حديث الواقدي ؛ لكنّه رغم هذا الإعلال قال بنسخه لحديث البيلماني ، ورجح حديث الواقدي عليه ، ودلل على هذا الترجيح بأنّ أصل الحديث محفوظ ، وهو معمول به ؛ لذا صارت له قوة النسخ ولم يمنع إعلاله من ذلك ، فالعلة عند الإمام الحازمي مرهونة بأصل الحديث والعمل به فلا يضر مع هذين الامرين اعلال في مقابل معارض لا يحتويهما عنده والله تعالى اعلم .

الإعلال الرابع : اخرج الإمام الحازمي بسنده عن يَزِيدُ بْنُ سِنَانٍ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَحْلِفُ زَمَنًا وَيَقُولُ: «لا وَأَبِيكَ» حَتَّى نُهِيَ عَنْ ذَلِكَ، ثُمَّ قَالَ النَّبِيُّ : (**لا يَحْلِفْ أَحَدُكُمْ بِالْكَعْبَةِ فَإِنَّ ذَلِكَ إِشْرَاكٌ، وَلْيَقُلْ وَرَبُّ الْكَعْبَةِ**) (٢) .

وجه الإعلال عند الإمام الحازمي: هذا حديث غريب من حديث الشاميين، وإسناده ليس بذاك القائم، غير أن له شواهد في الحديث تدل على أن الحديث له أصل(٣).

بيان علة الحديث : يزيد بن سنان يقال إن له صحبة ، وأهل بيت سنان يقولون: لم يلق يزيد بن سنان النبي ﷺ ولم يره ، ونقل ابن عساكر عن ابن أبي حاتم أنّه قال : يزيد بن سنان الشامي روى عن النبي ﷺ أنه قال لا تحلفوا بالكعبة ولا تحلفوا إلا بالله ، قال أبو عبد الله بن مندة : يزيد بن سنان في إسناد حديثه نظر (٤) .

خلاصة القول في هذا الحديث: ورد عن النبي ﷺ أنّه كان يحلف بقوله (لا وأبيك) (٥) ، ثمّ نهى النبي ﷺ عن ذلك بالحديث المذكور آنفاً ، وقد ذهب الإمام الحازمي الى أنّ حديث النهي عن الحلف بالكعبة (٦) ناسخ لما ورد عنه ﷺ أنه كان يقول : (لا وابيك) ، وقد ازرد الإمام رحمه الله حلفه ﷺ بلا وابيك وحديث النهي عن الحلف بالكعبة من طريق يزيد بن سنان ، واستدل عليه بكون

---

(١) . اختلاف الحديث للشافعي :ص ٥٦٥ .

(٢) . أخرجه الامام الحازمي في الاعتبار ، والخطيب البغدادي في التلخيص، وابن ماكولا في الاكمال، انظر، الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار: ص ٢٢٦ ، تلخيص المتشابه في الرسم :ص٣٥٦ ، الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب : ٤/ ٤٤٤ .

(٣) . الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار : ص٢٢٦ .

(٤) . تاريخ دمشق لابن عساكر:٦٥/ ٢١٨، مختصر تاريخ دمشق، لابن منظور:٢٧/٣٥٧.

(٥) . الأدب المفرد : ص ٤١٧ ، (٧٧٨) .

(٦) . المستدرك للحاكم : ٤/ ٢٩٧. (٧٨١٤) .

النهي ناسخ وهو آخر الامر ؛ إلا أنّ حديث يزيد بن سنان في كلام وهو الانقطاع فإنّ يزيد بن سنان لم تذكر له صحبة ولم تثبت له ولا يوجد أحد روى هذا الحديث بهذه الصيغة سواه ؛ لذا تكلم فيه الإمام رحمه الله ، فالحديث بهذا الاسناد فيه نظر وهو الانقطاع والله اعلم .

الدراسة النقدية المستفادة من اعلال الإمام الحازمي: ويوضح لنا الإمام رحمه الله مرة أخرى أنّ وجود الإعلال في الحديث لا يعني عدم العمل به فقد يكون له أصل محفوظ ، أو له شواهد تقوي الاحتجاج به لذا قال الإمام رحمه الله بعد أن أعلّ الحديث: غير أن له شواهد في الحديث تدل على أن الحديث له أصل (١) .

الإعلال الخامس : اخرج الإمام الحازمي بسنده عَنْ أَبِي عُذْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: **(نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْحَمَّامِ لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ ثُمَّ رَخَّصَ لِلرِّجَالِ أَنْ يَدْخُلُوا بِالْمَآزِرِ وَلَمْ يُرَخِّصْ لِلنِّسَاءِ)** (٢) .

وجه الإعلال عند الإمام الحازمي : لا يعرف هذا الحديث إلا من هذا الوجه، وأبو عذرة غير مشهور، وأحاديث الحمام كلها معلولة (٣) .

بيان علة الحديث : هذا الحديث معلول من جهتين الأولى أنّ هذا الحديث غريب تفرد به حماد بن سلمة وهو لم يروي عن عبد الله بن شداد الا هذا الحديث ، وعبد الله بن شداد فيه مقال(٤) ، وأما الثانية فهي جهالة ابو عذرة ، قال أبو زرعة: لا أعرف أحدا سماه (٥) ، وذكره ابن حبان في ثقات ثقات التابعين، وقال: يقال له صحبة (٦) ، قال الذهبي لا يعرف ، وقال ابن المديني: مجهول .(٧)

خلاصة القول في هذا الحديث: هذا الحديث معلول بالانقطاع كما تبين وهو غريب قال الإمام الترمذي : (هذا حديث، لا نعرفه إلا من حديث حماد بن سلمة وإسناده ليس بذاك القائم) (٨) ؛ لذا أعله الإمام رحمه الله .

---

(١) . الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار : ص٢٢٦ .
(٢) . مسند إسحاق بن راهويه : ٣/ ٧٦٠ . (١٣٧٤) .
(٣) . الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار : ص٢٤١ .
(٤) . تهذيب الكمال في أسماء الرجال: ١٥/ ٨٦ .
(٥) . الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ٩/ ٤١٨. (٢٠٤٤) .
(٦) . الإصابة في تمييز الصحابة : ٧/ ٢٥٠ .
(٧) . ميزان الاعتدال : ٤/ ٥٥١ .
(٨) . سنن الترمذي ، باب ما جاء في دخول الحمام : ٤/ ٤١٠ . (٢٨٠٢).

الدراسة النقدية المستفادة من اعلال الإمام الحازمي : تبين مما سبق أنّ حديث أبو عذرة معلول ؛ إلا أنّ الإمام رحمه الله قال : (إن كان هذا الحديث محفوظا فهو ، صريح في النسخ ، والله أعلم بالصواب) (١) ، فهو لم يترك العمل بالحديث بل كانت مشكلة الحديث عنده كونه غير معروف ، لذا فهو لم يجزم بالنسخ لهذه العلة ، ويتضح لنا من هذا أنّ الإمام رحمه الله يعول كثيرا في العمل بالحديث على كون الحديث له أصل محفوظ ومعروف ، فالعلة لا تقاوم ماله أصل عنده في حال عدم امكان الجمع بين المتعارضين .

وقد ذكر الطبراني ما يشير الى كون هذا الحديث ناسخ وهو ما اخرجه الطبراني بسنده عن عبد الرحمن بن زياد بن أنعم، عن عبد الرحمن بن رافع، عن عبد الله بن عمرو، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (**إنها ستفتح لكم أرض الأعاجم بعدي، وإن فيها بيوتا تدعى الحمامات، ألا وهي حرام على الرجال إلا بالمآزر، ونساء أمتي إلا النفساء أو السقيمة**) (٢) ، لكن تبقى احاديث الحمامات معلولة كما قاله الإمام رحمه الله .

الخاتمة

خلاصة منهج الإعلال عند الإمام الحازمي رحمه الله

يستفاد من الدراسة السابقة لمواطن الإعلال عند الإمام رحمه الله وخصوصا عند تعارض الادلة ، أنّ العلة لا تكون مناط الربط مطلقا بل لا بد من مراعاة ، قرائن العمل بحكم الدليل التي تحف الحديث المعلول ومن تلك القرائن ما يلي :

١- من منهج الإمام رحمه الله في الإعلال ان العلة لا تسبب قدحاً ظاهرا في الحديث المتعارض في حال لو امكن الجمع بين المتعارضين ، بل يمكن الاستدلال به ؛ لان الغاية إعمال السنة مهما وجدنا لذلك سبيل ، والجمع سبيل للإعمال على عكس النسخ فإنّ سبيله الترك لاحد الدليلين .

٢- ومن منهجه رحمه الله في الإعلال اعمال الحديث المعلول في اثبات النسخ ، وان العلة لا تمنع من ذلك ، في حال لو وِجِدت الشواهد التي تثبت معنى الحديث مما يثبت بأنّ علّة ليست مظنةً لترك الحديث مطلقاً ؛ بل لا بد من النظر في مرجحات العمل بالأثر لإثبات الحجة به من عدمها .

٣- ومن منهج الإمام الحازمي رحمه الله إعمال الحديث المعل ؛ عند وجود أصل محفوظ له، و بهذا الاصل يصير للحديث قوة النسخ ؛ وحينئذ لا يمنع إعلاله من إعماله ما دام أصل الحديث محفوظ .

---

(١) . الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار : ص٢٤١ .

(٢) . المعجم الكبير للطبراني : ١٣/ ٥٢ . (١٢٨).

٤- من منهج الإمام رحمه الله في الإعلال أنّه لا يجزم بالعمل في الحديث الذي يثبت عنده عدم معرفته ، لذا فأنّ الإمام رحمه الله يعول كثيرا في العمل بالحديث على كون الحديث له أصل محفوظ ومعروف ، فالعلة لا تقاوم ماله أصل عنده في حال عدم امكان الجمع بين المتعارضين.

قائمة **المصادر والمراجع:**

١. اختلاف الحديث، محمد بن إدريس أبو عبدالله الشافعي، تحقيق: عامر أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، (١٤٠٥ – ١٩٨٥) .
٢. الإصابة في تمييز الصحابة ، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ) ، عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى،(١٤١٥هـ) .
٣. الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار، أبو بكر محمد بن موسى بن عثمان الحازمي الهمداني، زين الدين (المتوفى : ٥٨٤هـ) ، دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد ،الطبعة الثانية ، (١٣٥٩ هـ).
٤. الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، أبو نصر علي بن هبة الله بن جعفر بن ماكولا (المتوفى:٤٧٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، (١٤١١هـ-١٩٩٠م) .
٥. البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (المتوفى: ٨٠٤هـ)، تحقيق: مصطفى أبو الغيط، وآخرون، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، (١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م) .
٦. التاريخ الكبير ، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ) ،الطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان .
٧. تاريخ بغداد وذيوله ، تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي ، المختصر المحتاج إليه من تاريخ ابن الدبيثي، للذهبي ، ذيل تاريخ بغداد، لابن النجار، المستفاد من تاريخ بغداد، لابن الدمياطي ، الرّد على أبي بكر الخطيب البغدادي، لابن النجار ، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ) ، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى،(١٤١٧ هـ) .
٨. تاريخ دمشق ، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (المتوفى: ٥٧١هـ) ، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي ، دار الفكر ،(١٤١٥ هـ – ١٩٩٥ م) .

٩. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) ،تحقيق: نظر محمد الفاريابي ، دار طيبة .
١٠. تلخيص المتشابه في الرسم ، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ) ، تحقيق: سُكينة الشهابي ، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق.
١١. تهذيب التهذيب ، أبو الفضل أحمد بن علي حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة الأولى،(١٣٢٦هـ) .
١٢. التيسير بشرح الجامع الصغير، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي (ت ١٠٣١هـ)، مكتبة الإمام الشافعي، الرياض، الطبعة.
١٣. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي ، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي) ،الطبعة الأولى، (١٤٢٢هـ) .
١٤. الجرح والتعديل ، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ) ، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ، بحيدر آباد الدكن ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، (١٢٧١ هـ ١٩٥٢ م) .
١٥. الحديث المعلول قواعد وضوابط ، حمزة المليباري ، الطبعة الثانية ، مصدر الكتاب ملتقى أهل
١٦. الدراية في تخريج أحاديث الهداية، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى : ٨٥٢هـ) ، تحقيق : السيد عبد الله هاشم اليماني المدني ، دار المعرفة .
١٧. الديباج المُذَهَّب في مصطلح الحديث (مطبوع مع شرح منلا حنفي عليه) ، يُنسب لعلي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت٨١٦هـ)، مصحح بمعرفة لجنة: برئاسة الشيخ حسن الإنبابي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، بمصر، باشر طبعه: محمد أمين عمران ، (١٣٥٠ هـ)
١٨. سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (ت ٢٧٥هـ) ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا .
١٩. الجامع الكبير، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (ت ٢٧٩هـ) ، تحقيق: بشار عواد معروف ،دار الغرب الإسلامي ، بيروت ،(١٩٩٨ م) .
٢٠. سنن الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار الدارقطني (ت٣٨٥هـ)، تحقيق: شعيب الارنؤوط ، وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت.
٢١. سير أعلام النبلاء ،شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ) ، تحقيق : مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثالثة، (١٤٠٥هـ ١٩٨٥م) .

٢٢. السيرة النبوية لابن هشام ،عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري ، أبو محمد، جمال الدين (ت ٢١٣هـ)، تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشلبي ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، الطبعة الثانية، (١٣٧٥هـ ١٩٥٥م) .
٢٣. شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا القاري (ت١٠١٤هـ) ، تحقيق: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم قدم له: الشيخ عبد الفتح أبو غدة، دار الأرقم ، بيروت ، (د.ط).
٢٤. العلامة شمس الدين محمد بن محمد البديري الدمياطي الشهير بابن الميت (ت١١٤٠هـ)، تحقيق: أبو مالك محمد بن حامد بن عبد الوهاب ، المكتب الإسلامي لإحياء التراث ، القاهرة.
٢٥. طبقات الشافعية الكبرى ، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت ٧٧١هـ) ، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر ،الطبعة الثانية، (١٤١٣هـ)
٢٦. طبقات الشافعيين ، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت ٧٧٤هـ) ، تحقيق: د أحمد عمر هاشم، د محمد زينهم محمد عزب ، مكتبة الثقافة الدينية.
٢٧. الغاية في شرح الهداية في علم الرواية ، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، تحقيق: أبو عائش عبد المنعم إبراهيم ، مكتبة أولاد الشيخ للتراث ، الطبعة الأولى، (٢٠٠١م) .
٢٨. الكامل في ضعفاء الرجال ، أبو أحمد عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد ابن مبارك بن القطان الجرجاني (ت ٣٦٥هـ) ، تحقيق: يحيى مختار غزاوي ، دار الفكر، بيروت.
٢٩. لمحات في المكتبة والبحث والمصادر، محمد عجاج بن محمد تميم الخطيب، مؤسسة الرسالة، الطبعة التاسعة عشر،(١٤٢٢هـ ٢٠٠١م) .
٣٠. المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين ، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، أبو حاتم، الدارمي (ت ٣٥٤هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب.
٣١. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (ت٨٠٧هـ) ، تحقيق: حسام الدين القدسي ، مكتبة القدسي، القاهرة ، (١٤١٤هـ،١٩٩٤م).
٣٢. مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر ، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الانصاري الرويفعى الإفريقى (ت ٧١١هـ) ، تحقيق: روحية النحاس، رياض عبد الحميد مراد، محمد مطيع ، دار الفكر ، دمشق ، الطبعة الأولى، (١٤٠٢ هـ ١٩٨٤م) .
٣٣. المراسيل ، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (ت ٢٧٥هـ) ، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٣٤. مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح ، أبو الحسن عبيد الله بن محمد عبد السلام بن خان محمد المباركفوري (ت ١٤١٤هـ) ،إدارة البحوث العلمية والدعوة والإفتاء، الهند.
٣٥. المستدرك على الصحيحين للحاكم ، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ) ، تحقيق: أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي ، دار الحرمين ، القاهرة
٣٦. مسند الإمام أحمد بن حنبل ، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت٢٤١هـ) ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ،آخرون ، مؤسسة الرسالة.
٣٧. مسند إسحاق بن راهويه ، أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم الحنظلي المروزي المعروف بـ ابن راهويه (ت ٢٣٨هـ) ، تحقيق: د. عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي ،مكتبة الإيمان، المدينة المنورة ، الطبعة الأولى،(١٤١٢ هـ ١٩٩١).
٣٨. مسند البزار ، البحر الزخار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار(ت ٢٩٢هـ) ،تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، وعادل بن سعد ،وصبري عبد الخالق الشافعي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة.
٣٩. لمسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ) ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
٤٠. المُعْجَمُ الكَبِير للطبراني ، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (ت ٣٦٠هـ) ،تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية: د/ سعد بن عبد الله الحميد و د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي ،الطبعة الأولى ، (١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦ م) ،
٤١. المغازي ، محمد بن عمر بن واقد السهمي الأسلمي بالولاء، المدني، أبو عبد الله، الواقدي (ت ٢٠٧هـ) ، تحقيق: مارسدن جونس ، دار الأعلمي ن بيروت ، الطبعة الثالثة (١٤٠٩هـ ١٩٨٩
٤٢. ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي ، تحقيق الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبدالموجود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، (١٩٩٥ م) .